وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأربعاء، ١٧ يناير ٢٠٢٤

أخبار الطاقة

بحضور وزير الطاقة .. شراكة لدعم خطط توطين صناعة السيارات في السعودية الاقتصادية

بحضور الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة، وقعت اتفاقية شراكة استراتيجية في مقر وزارة الطاقة بين شركة اللجين وشركة بازل العالمية القابضة (التابعة لشركة ليندل-بازل للصناعات القابضة) لبيع حصة في مجمع شركة اللجين الوطنية للصناعة (شركة تحت التطوير) تمثل 35 في المائة من رأس مال الشركة التي تعمل على تطوير مجمع بتروكيماويات تبلغ تكاليفه الاستثمارية نحو سبعة مليارات ونصف مليار ريال.

ويسهم ذلك في تحقيق مستهدفات قطاع الطاقة ضمن رؤية المملكة 2030، عبر تعظيم القيمة المضافة للاقتصاد الوطني المتحققة من القطاع، كما سيسهم المشروع في إنتاج مركبات بلاستيكية نوعية ومتخصصة تدعم خطط توطين صناعة السيارات وصناعات الأجهزة الكهربائية والمنزلية والأنابيب الصناعية والبطاريات والصناعات الإنشائية المحلية.

وتأتي هذه الشراكة بعد موافقة وزارة الطاقة في وقت سابق على تخصيص اللقيم اللازم لإنشاء مشروع شركة اللجين الجديد، الذي يشمل مصنعا لإنتاج البروبلين ومصنعا لإنتاج البولي بروبلين ومجمعا لإنتاج مركبات ومواد متخصصة من مادة البولي بروبلين لأول مرة يتم إنتاجها في المملكة، والمتضمن أيضا ربط وحدتي الإنتاج في شركة ناتبت مع مشروع الشركة الجديد لرفع مستوى الموثوقية وكفاءة الإنتاج وتحسين اقتصادات المشروعين.

ووقعت الشركتان أيضا اتفاقية تدخل بموجبها شركة بازل كشريك استراتيجي في الشركة الوطنية للصناعات البتروكيماوية (ناتبت) بنسبة تبلغ 35 في المائة من رأس مال الشركة بقيمة 1.87 مليار ريال.

وتضمنت الشراكة توقيع اتفاقية المساهمة بين الشريكين، واتفاقية تسويق وبيع المنتجات، واتفاقية تخصيص المنتجات، واتفاقية إدارة المشروع الجديد، واتفاقية إدارة التكاليف الداخلية الخاصة بالمشروع الجديد.

النفط يتأرجح تحسباً لتطورات الشرق الأوسط

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تباينت أسعار النفط أمس الثلاثاء، بعد أن منيت بخسائر في الجلسة السابقة، إذ طغت المخاوف الاقتصادية الواسعة على التوترات المستمرة في الشرق الأوسط التي أدت إلى تحويل المزيد من الناقلات مسارها بعيدا عن البحر الأحمر.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت ثلاثة سنتات، أو نحو 0.04 بالمئة، إلى 78.15 دولارا للبرميل. وكان العقد قد استقر منخفضا 14 سنتا يوم الاثنين. في حين نزل الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط 23 سنتا أو 0.32 بالمئة إلى 72.45 دولارا للبرميل بعد عطلة عامة في الولايات المتحدة يوم الاثنين. وقال محللو بنك إيه ان زد، في مذكرة للعملاء: «المخاوف من ضعف النمو الاقتصادي أثرت على المعنويات في جميع أنحاء مجمع السلع الأساسية. وجاء هذا على الرغم من التوترات المتزايدة في البحر الأحمر». وتراجعت الأسهم الآسيوية إلى أدنى مستوى في شهر، وانخفضت العقود الآجلة للأسهم الأميركية وارتفع الدولار، يوم الثلاثاء، إذ أدت تصريحات متشددة من محافظي البنوك المركزية إلى تقليص التوقعات لخفض أسعار الفائدة، قبل خطاب التوقعات الاقتصادية الذي يلقيه كريستوفر والر من بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي. كما تأثرت أسعار النفط أيضاً ببعض المخاوف بشأن كيفية نمو الطلب الصيني على المدى القريب بعد أن ترك البنك المركزي في البلاد سعر الفائدة على المدى المتوسط دون تغيير يوم الاثنين. وقال كلفن وونغ، كبير محللي الأسواق في وساطة أواندا لتداول النفط عبر الإنترنت: «إن رفض البنك المركزي الصيني، بنك الشعب الصيني، سن خفض على سعر الفائدة متعدد الأطراف لمدة عام واحد قد أدى إلى إضعاف توقعات إجراءات تحفيز أكثر وضوحًا من كبار صناع السياسة في الصين، مما أدى بدوره إلى ضعف الطلب على النفط مما حد من المزيد من الاتجاه الصعودي المحتمل.

وفي الوقت نفسه، قال المحللون، إن الطقس شديد البرودة في الولايات المتحدة، والذي يمكن أن يحد من إنتاج النفط ويؤثر أيضًا على عمليات المصافي الكبرى، كان موضع التركيز أيضًا. وانخفض إنتاج النفط في ولاية داكوتا الشمالية بالفعل بمقدار 400 ألف إلى 425 ألف برميل يوميًا بسبب البرد الشديد والقضايا التشغيلية ذات الصلة. وقال فيل فلين المحلل لدى برايس فيوتشرز جروب في شيكاغو: «الطقس البارد يؤثر على الإنتاج، لكن الأسعار تبدو منخفضة بسبب التصور بأن موجة البرد هذه ستنتهي قريبا». ولا يزال الوضع الاقتصادي أيضًا قاتمًا إلى حد ما، حيث حذر البنك المركزي الأوروبي من أنه من السابق لأوانه مناقشة خفض أسعار الفائدة. وقال ليون لي المحلل لدى سي.إم.سي ماركتس «في الوقت الحاضر، فإن معنويات الانتظار والترقب في سوق النفط ثقيلة نسبيا، مع تصاعد الصراعات الجيوسياسية الذي يقابله تراكم المخزون في وقت سابق في الولايات المتحدة». ومن المتوقع صدور بيانات المخزونات الرسمية من إدارة معلومات الطاقة الأميركية يوم الخميس، متأخرة يوما واحدا هذا الأسبوع بسبب عطلة يوم الاثنين.

وقال مسؤول من جماعة الحوثي اليمنية يوم الاثنين إن الحركة ستوسع أهدافها في منطقة البحر الأحمر لتشمل السفن الأميركية، وتعهدت بمواصلة الهجمات بعد الضربات الأميركية والبريطانية على مواقعها في اليمن. واتجهت المزيد من ناقلات النفط بعيداً عن جنوب البحر الأحمر يوم الاثنين، بسبب الاضطرابات، مما أدى إلى زيادة تكلفة الشحن والوقت الذي يستغرقه نقل النفط من مكان إلى آخر. وقالت شركة إنترتانكو للناقلات إنه في أعقاب الضربات الأميركية والبريطانية، حذرت القوات البحرية المشتركة التي تقودها الولايات المتحدة والمتمركزة في البحرين يوم الجمعة جميع السفن بضرورة تجنب مضيق باب المندب في الطرف الجنوبي للبحر الأحمر لعدة أيام، وامتدت توترات الشحن الإقليمية أيضًا إلى الجانب الآخر من شبه الجزيرة الأسبوع الماضي عندما استولت إيران على ناقلة جنوب مضيق هرمز، وهو ممر شحن رئيسي آخر، وارتفعت أسعار النفط بنسبة 2 % الأسبوع الماضي استجابة للصراع المتزايد في المنطقة، لكن عدم وجود تأثير مباشر على إنتاج النفط قد يحد من المكاسب، وفقًا للمحللين. وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، أسعار النفط تتأرجح تحسبا لتطورات الشرق الأوسط والبيانات الاقتصادية. وقالوا، تحركت أسعار النفط قليلاً في التعاملات الآسيوية يوم الثلاثاء، حيث يترقب المتداولون المزيد من التطورات في الشرق الأوسط، في حين أن سلسلة من القراءات الاقتصادية الرئيسة المقرر صدورها هذا الأسبوع أبقت الأسواق أيضًا في حالة من التوتر. وكانت أحجام التداول ضعيفة مع عطلة السوق الأميركية بسبب القليل من الإشارات. وكانت الأسواق حذرة أيضًا قبل سلسلة من القراءات الاقتصادية الرئيسة هذا الأسبوع، مع صدور بيانات الناتج المحلي الإجمالي الصيني للربع الرابع يوم الأربعاء. ومن المتوقع أن يتجاوز النمو الاقتصادي في أكبر مستورد للنفط في العالم الهدف السنوي الذي حددته الحكومة وهو 5 %. لكن من المتوقع أيضًا أن يكون رقم النمو الأقوى مدفوعًا بقاعدة أضعف للمقارنة في عام 2022. وفي حين استوردت الصين مستويات قياسية من النفط الخام في عام 2023، فمن المتوقع أن يؤدي الضعف الاقتصادي المستمر وارتفاع مستويات المخزون إلى عكس هذا الاتجاه في عام 2024. ومن المقرر أيضًا صدور قراءات الإنتاج الصناعي الصيني ومبيعات التجزئة يوم الأربعاء. وفي الولايات المتحدة، من المقرر أيضًا صدور بيانات مبيعات التجزئة والإنتاج الصناعي لشهر ديسمبر يوم الأربعاء، ومن المرجح أن تأخذ أي قوة في إنفاق التجزئة في الاعتبار توقعات أكثر ثباتًا للتضخم. وكان عدم اليقين بشأن أسعار الفائدة الأميركية أيضًا نقطة خلاف رئيسة في الأسواق، خاصة وأن العلامات الأخيرة على مرونة التضخم أعطت الاحتياطي الفيدرالي قوة دافعة أقل لبدء خفض أسعار الفائدة مبكرًا. وشهد الدولار بعض القوة بسبب هذه الفكرة، مما أثر على أسعار النفط. وينصب التركيز هذا الأسبوع أيضًا على خطابات بعض مسؤولي بنك الاحتياطي الفيدرالي، والتي تأتي قبل اجتماع البنك المركزي في نهاية يناير. وقال محللو أبحاث بنك إيه ان زد، في مذكرة الثلاثاء، النفط مستقر حتى مع زيادة التوترات في البحر الأحمر المثيرة لمخاوف أمن إمدادات الطاقة.

وتماسك خام برنت فوق 78 دولارًا للبرميل، وخسر 0.2 % يوم الاثنين، في حين تم تداول خام غرب تكساس الوسيط دون 73 دولارًا. وعلى الرغم من تصاعد التوترات في جميع أنحاء المنطقة التي توفر ثلث النفط الخام في العالم، تواجه العقود الآجلة ضغوطًا هبوطية من الأسواق المالية الأوسع. وأشار مسؤولو البنك المركزي الأوروبي إلى أنه قد يكون من السابق لأوانه خفض أسعار الفائدة هذا العام نظرا لاستمرار التضخم والمخاطر الجيوسياسية. وارتفع الدولار الأميركي يوم الثلاثاء، مما جعل السلع أكثر تكلفة بالنسبة للمشترين الأجانب.

ويتم الآن تحويل المزيد من ناقلات النفط والغاز بعيدًا عن طريق البحر الأحمر المضطرب، حيث قالت بعض الشركات والمنتجين إنهم سيتجنبون المنطقة. ومن بين أحدث هذه التحركات، يبدو أن قطر ترسل سفن الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا عبر الطريق الأطول حول أفريقيا. وقالت شركة سيتي جروب في مذكرة، إنه على الرغم من عدم فقدان أي إنتاج، فإن تحويل مسار الناقلات «يؤدي إلى تضييق السوق بشكل غير مباشر من خلال إجبار مخزونات النفط على الماء» على التراكم. ومع ذلك، قال البنك: «ليست قاعدتنا الأساسية هي أن الضربات الأميركية/البريطانية على أهداف الحوثيين في اليمن والقضايا في البحر الأحمر ستؤدي إلى ارتفاع كبير في أسعار النفط».

وكتب محللو سيتي أنه لم تكن هناك خسائر في إمدادات النفط حتى الآن، لكن انقطاع الشحن يؤدي إلى تضييق السوق بشكل غير مباشر من خلال الاحتفاظ بـ 35 مليون برميل في البحر بسبب الرحلات الأطول التي يجب على شركات الشحن القيام بها لتجنب البحر الأحمر.

وخفضت سيتي للأبحاث توقعاتها لسعر خام برنت للعام الحالي والعام 2025، مشيرة إلى مخاوف بشأن فائض المعروض، لكنها تتوقع أن تستقر الأسعار فوق 70 دولارا للبرميل في 2024 مع إبقاء أوبك+ على أسواق النفط العالمية «متوازنة بشكل جيد». وخفض سيتي بنك توقعاته لسعر خام برنت في 2024 بمقدار دولار واحد إلى 74 دولارا للبرميل وقلص توقعاته لعام 2025 بمقدار 10 دولارات إلى 60 دولارا للبرميل، لكنه قال في مذكرة إن النشاط الأخير في البحر الأحمر الذي تسبب في مزيد من التوتر في الشرق الأوسط قد يشهد ارتفاعا على المدى القريب لعلاوة المخاطرة.

وشنت الولايات المتحدة وبريطانيا ضربات جوية وبحرية ضد أهداف عسكرية للحوثيين في اليمن ردا على هجمات الحركة على السفن في البحر الأحمر. وقال محللون في سيتي: «نعتقد أن أساسيات السوق الأكثر ليونة، في غياب اضطرابات كبيرة في الإمدادات، ستؤدي إلى تمديد أوبك تخفيضات الإنتاج المقررة في الربع الأول من عام 2024، لتستمر طوال عام 2024 بأكمله والبدء في تقليصها فقط في النصف الثاني من عام 2025».

المملكة تواصل تسيّد التعدين بأكبر إنتاج للأمونيا منخفضة الكربون في العالم

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تواصل المملكة تسيد المشهد العالمي في صناعة التعدين على الصعيد الإنتاجي والتسويقي والتكنولوجي والابتكاري، إذ نجحت شركة التعدين العربية السعودية (معادن)، أكبر شركة معادن وتعدين متعددة السلع في الشرق الأوسط، بكل فخر بتحقيق إنجاز مهم في مجال الإنتاج المستدام، بقدرتها على إنتاج 614 ألف طن من الأمونيا منخفضة الكربون للغاية، وتلقيها اعتماداً من شركة التقييم الدولية «دي ان في» إقراراً بهذا الإنتاج الأكبر من نوعه وخصائصه على مستوى العالم.

ويمثل هذا الإنتاج واحدة من أكبر الكميات المعتمدة في العالم حتى الآن، ويُشكّل هذا الاعتماد محطة رئيسية في رحلة معادن نحو تعزيز نمو أعمالها والتزامها بالتميّز التشغيلي وبتوسعة حجم منتجاتها، وذلك في الوقت الذي تسعى فيه الشركة إلى تعزيز مكانتها كجهة فاعلة في الأسواق العالمية ودعم الجهود الرامية لإزالة الكربون من سلاسل الإمداد الخاصة بقطاع الأسمدة وبناء منظومة مستدامة لإنتاج الأغذية. وسلط موقع كيم انااليست العالمي، الضوء على هذا الإنجاز السعودي الذي وصفه بمثابة شهادة على التزام شركة معادن الثابت بالرعاية البيئية والابتكار في مجال إنتاج الأمونيا. وتؤكد شهادة شركة التقييم الدولية، وهي هيئة دولية مشهورة، التزام معادن بالمعايير الصارمة ونجاحها في دفع حدود الممارسات المستدامة.

ويأتي هذا الإنجاز الجدير بالملاحظة في أعقاب برنامج معادن الطموح، لشحن أكثر من 138 ألف طن من الأمونيا الزرقاء إلى الأسواق العالمية الكبرى، بما في ذلك الأسواق العالمية المؤثرة مثل الاتحاد الأوروبي والصين. وتتماشى الأمونيا الزرقاء، التي تتميز ببصمتها الكربونية المنخفضة، مع الجهود العالمية للانتقال نحو مصادر طاقة أنظف وأكثر استدامة. وتضع هذه الشهادة شركة معادن كشركة رائدة عالميًا في تصنيع الأمونيا المستدامة. ولا يعكس هذا الاعتراف تفاني الشركة في المسؤولية البيئية فحسب، بل يضعها أيضًا في طليعة صناعة بالغة الأهمية حيث تكون الممارسات الصديقة للبيئة ذات أهمية قصوى. يعد التزام معادن بتسليم كمية كبيرة من الأمونيا الزرقاء إلى الأسواق العالمية خطوة استراتيجية تتماشى مع الطلب المتزايد على حلول الطاقة المستدامة. ومن خلال استهداف الأسواق الرئيسية مثل الاتحاد الأوروبي والصين، تساهم معادن بنشاط في التحول العالمي نحو بدائل الطاقة النظيفة. ويمثل إنتاج شركة معادن للأمونيا منخفضة الكربون للغاية إنجازًا رائعًا في مجال الابتكار الأخضر. ولقد ارتبطت الأمونيا، وهي عنصر حاسم في مختلف الصناعات، تقليديا بانبعاثات الكربون الكبيرة. ومع ذلك، فإن التقدم الذي حققته معادن في إنتاج الأمونيا منخفضة الكربون للغاية لا يعالج المخاوف البيئية فحسب، بل يضع الشركة أيضًا كشركة رائدة في قيادة التغيير الإيجابي داخل الصناعة.

وتعتبر الشهادة بمثابة اعتراف مرموق بالتزام معادن بالتميز والاستدامة. فهو يوفر ضمانًا لأصحاب المصلحة والشركاء والمستهلكين بأن معادن لا تلبي معايير الصناعة فحسب، بل تتفوق عليها في السعي وراء ممارسات مسؤولة بيئيًا. ومع تكثيف المجتمع العالمي لجهوده لمكافحة تغير المناخ والانتقال نحو مستقبل منخفض الكربون، يصبح دور شركات مثل معادن حاسما بشكل متزايد. ومن خلال تحقيق إنجازات غير مسبوقة في إنتاج الأمونيا ذات الكربون المنخفض للغاية، تشكل معادن سابقة لهذه الصناعة، حيث تظهر أن الاستدامة والنجاح الصناعي يمكن أن يسيرا جنبًا إلى جنب. وتستهدف معادن استغلال الإمكانات الضخمة للشركة لتعزيز مكانتها القيادية ضمن منظومة إنتاج الأمونيا منخفضة الكربون في العالم، إذ تُعد ضمن نخبة الشركات المنتجة للأسمدة وثاني أضخم شركة مصدّرة لأسمدة الفوسفات حول العالم. وتعكس هذه المكانة المرموقة للشركة برنامجها الطموح المتمثل بتصدير 138 كيلو طن من الأمونيا الزرقاء لأبرز الأسواق العالمية، منها الاتحاد الأوروبي والصين، ما يسلط الضوء على النشاط المتنامي للشركة في سلاسل القيمة العالمية.

وتعكف شركة معادن لتكون في طليعة الجهود المبذولة لتزويد العالم بمصدر وقود منخفض الكربون يسهم في تعزيز التحول العالمي في استخدام الطاقة ويُعزز المسار المستدام الذي تنتهجه معادن نحو المستقبل ويساهم بتمكين المملكة من تحقيق البيئة المتمثلة في مبادرة السعودية الخضراء. وأحرزت شركة معادن تقدمًا ثابتًا نحو تحقيق هدفها المتمثل في أن تصبح شركة رائدة عالميًا في مجال التعدين ومساهمًا مستدامًا في تحقيق رؤية المملكة 2030. في وقت، تمتلك المملكة العربية السعودية إمكانات معدنية كبيرة غير مستكشفة نسبياً مقارنة بأسواق التعدين الأخرى الناضجة، حيث تبلغ قيمة الأصول غير المكتشفة 1.3 تريليون دولار تقريباً. ومن خلال المجموعة المناسبة من الاستثمارات والموارد، ستكون معادن قادرة على إطلاق العنان للإمكانات الحقيقية لقطاع التعدين في المملكة العربية السعودية. وستحقق معادن أهدافها لعام 2040 من خلال أربع ركائز استراتيجية، الأولى التركيز على القيمة وتشمل التركيز على الأعمال التمهيدية من خلال تنويع محفظة منتجات الشركة نحو منتجات ذات قيمة عالية وتعزيز العلاقة الوثيقة مع العملاء وتعزيز مكانة الشركة في مجال سلسلة القيمة. وتركز الركيزة الثانية على الاستفادة من موارد المملكة العربية السعودية، وتشمل زيادة القدرات الإنتاجية في سلاسل القيمة الحالية ومواصلة الاستثمار في التنقيب عن المعادن الوافرة في المملكة العربية السعودية وتعدينها، لتنمية أعمال الشركة وإضافة معادن جديدة إلى محفظتها. وتتناول الركيزة الثالثة القيادة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، لتصبح نموذجاً محلياً يُحتذى به والمساهمة في تحقيق أهداف الاستدامة في المملكة، بعد اتباع نهج متوازن يركز على المبادرات ذات التأثير الإيجابي على الأعمال. وتلتزم الشركة بتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050، تماشياً مع طموح المملكة العربية السعودية لتحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2060. بينما تستهدف الركيزة الرابعة زيادة الإنتاجية من خلال اعتماد التقنيات الجديدة، والابتكار في عملياتها والاستثمار في موظفيها لتعظيم القيمة. ويستهلك إنتاج الأمونيا إحدى المواد الأساسية في تصنيع الأسمدة والغاز الصناعي المستخدم على نطاق واسع الهيدروجين الذي يَجمع غالبا من وسائل تعتهد على الوقود الاحفوري حوث في شتى أرجاء العالم للتوصل تعتمد على الوقود الأحفوري. في وقت تجرى في شتى أرجاء العالم للتوصل إلى تقنيات لخفض انبعاثات الكربون من إنتاج الأمونيا أو حتى تجنبها.

وفي سياق جهودها لخفض بصمة الكربون من إنتاج الأمونيا، تعاقدت شركة معادن في عام 2022 مع شركة جالف كرايو لبناء وتشغيل محطة لثاني أكسيد الكربون في مجمع الفوسفات التابع لها في رأس الخير. وسوف تستخلص المحطة 300,000 طن متري من ثاني أكسيد الكربون سنويا على امتداد الأعوام العشرين المقبلة من مصانع الأمونيا الثلاثة التابعة لشركة معادن. وسيستخدم ثاني أكسيد الكربون المستخلص لاستعمالات الغاز الصناعي وتعويض استخدام الوقود الأحفوري، ما سيسهم في إنشاء سوق دائرية للكربون في المملكة العربية السعودية. ونجح عملاقي الطاقة والبتروكيميائيات بالعالم شركتي أرامكو السعودية، وسابك في أرسال أول شحنة من الأمونيا السعودية قليلة الانبعاثات لتوليد الطاقة إلى اليابان، ليواصلا توسيع وتعزيز تنافسيتهما في انتاج المزيد من الوقود النظيف ليتحصلا على أول اعتماد في العالم من جهة محايدة لمنتجات الهيدروجين والأمونيا قليلة الانبعاثات، مما دفع كوريا الجنوبية لتأمين صفقات توريد سعودية لنفس المنتج، وثم واصلت اليابان الحصول على المزيد من الشحنات في العام الماضي، ودول آسيوية أخرى.

ودفعت قوة جودة الأمونيا السعودية قليلة الانبعاثات لتوليد الطاقة، اليابان مجدداً للحصول على المزيد من الشحنات في 2023، وبالتالي وصلت أول شحنة من الأمونيا قليلة الانبعاثات حاصلة على شهادة معتمدة من جهة محايدة لاستخدامها وقودًا لتوليد الكهرباء، ما يُعد علامة فارقة في مسيرة تطوير حلول الطاقة منخفضة الانبعاثات الكربونية. وتأتي هذه الشحنة ثمرة تعاونٍ فعّال بين عدة جهات في سلسلة القيمة للأمونيا قليلة الانبعاثات، وقد أنتجت شركة سابك للمغذيات الزراعية الأمونيا باستخدام (اللقيم) المنتج من أرامكو السعودية، وجرى بيعها لشركة فوجي أويل («إف أو سي») اليابانية عن طريق شركة أرامكو للتجارة.

وتولّت شركة ميتسوي أو إس كي لاينز («إم أو إل») مسؤولية نقل السائل إلى اليابان، ثم تم نقل الأمونيا قليلة الانبعاثات إلى مصفاة سوديغوارا حيث يتم استخدامها في توليد الكهرباء عن طريق الحرق المشترك، بدعم فني من شركة جابان أويل إنجنيرنغ كو («جي أو إي»). وتُصنَّف الأمونيا على أنها قليلة الانبعاثات لأن كمية ثاني أكسيد الكربون المنبعثة أثناء إنتاجها سبق احتجازها واستخدامها في تطبيقات التكرير والمعالجة. وأعلنت وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية عن خطط لزيادة استخدام الأمونيا كوقود لتوليد الكهرباء وأنظمة دفع السفن، وذلك ضمن الجهود المبذولة لتحقيق أهداف البلاد الرامية إلى إزالة الكربون بحلول عام 2050م. وتُعدّ شحنة الأمونيا قليلة الانبعاثات التي وصلت إلى اليابان جزءًا من جهود كبيرة تبذلها أرامكو السعودية وشركة سابك للمغذيات الزراعية لإنشاء شبكة إمدادات عالمية من هذا الوقود منخفض الانبعاثات الكربونية، كما تطلع استعداد الشركتين إلى توريد الأمونيا قليلة الانبعاثات لتلبية احتياجات الطلب المبكر للعملاء الآخرين.

محللون: «أوبك+» لديها القدرة الاحتياطية الكافية لمواجهة اضطرابات تدفقات النفط

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

استمرت تقلبات أسعار النفط الخام، إذ تزن الأسواق حاليا المخاوف الاقتصادية واسعة النطاق في ضوء قضايا العرض والطلب المرتبطة بالطقس في الولايات المتحدة واستمرار التوترات في الشرق الأوسط.

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إن الطلب على النفط سيستمر في النمو عامي 2024 و2025، لكن النمو سيكون أبطأ مما كان عليه في 2023، ومن المتوقع أيضا أن يتباطأ نمو العرض، مقارنة بالعام الماضي، لكن السوق ستظل متوازنة إلى حد ما على المدى القصير إلى المدى المتوسط.

ورجح محللون نفطيون أن تظل أسعار النفط حول مستوياتها الحالية هذا العام، لافتين إلى امتلاك منتجي أعضاء «أوبك+» ما يكفي من القدرة الاحتياطية لمواجهة الضيق الشديد في السوق واضطرابات تدفقات النفط، التي قد تنجم عن المخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

وذكروا أن مجموعة «أوبك+» كانت تمتلك في نوفمبر الماضي 5.1 مليون برميل يوميا من الطاقة الإنتاجية الفائضة للنفط، أو نحو 5 في المائة من الطلب العالمي، مشيرين إلى أن النمو الاقتصادي والطلب على النفط في الاقتصادات الكبرى بما في ذلك أمريكا والصين سيؤثران أيضا في الاتجاه في أسعار النفط مع زيادة أو نقصان الولايات المتحدة، كما أن تخفيضات أسعار الفائدة عام 2024 عما هو متوقع حاليا يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاستهلاك ودفع معنويات السوق صعودا.

وأكد المحللون لـ «الاقتصادية»، أنه دون تصعيد جيوسياسي كبير في الشرق الأوسط من المرجح أن تظل أسعار النفط حول المستويات الحالية هذا العام بسبب الطاقة الفائضة المريحة لدى منتجي «أوبك+» وتوقعات العرض والطلب المتوازنة إلى حد كبير.

وأشاروا إلى أن سوق النفط تواصل ترقب التطورات في الشرق الأوسط واحتمال حدوث انقطاع كبير في إمدادات النفط من أهم منطقة منتجة ومصدرة للنفط، متوقعين أن يتدفق مزيد من النفط الخام الفنزويلي إلى الهند في عام 2024، حيث بدأت مصافي التكرير الهندية المملوكة للدولة مفاوضات لشراء كميات كبيرة من الخام الفنزويلي في الأشهر المقبلة لتنضم إلى مصافي التكرير الخاصة في البلاد التي اشترت بالفعل شحنات متعددة منذ رفع العقوبات في أكتوبر 2023.

وفي هذا الإطار، قال سيفين شيميل، مدير شركة «في جي إندستري» الألمانية، إن الربع الأول من العام يشهد غالبا فترة ضعف موسمي للطلب بسبب أعمال الصيانة، لكن صورة العرض والطلب على النفط تبدو متوازنة إلى حد ما أو تشهد فائضا طفيفا هذا الربع.

وأشار إلى أن توقعات ارتفاع الطلب في الربعين الثاني والثالث من شأنها أن تشدد السوق، وربما تدفع الأسعار إلى الارتفاع، لكن اليقين يغيب عن الأسواق وسيعتمد الكثير على سياسات العرض الخاصة بـ«أوبك+» في الشهور المقبلة، خاصة الاجتماع المرتقب للجنة المراقبة للإنتاج مطلع فبراير المقبل.

من جانبه، ذكر روبين نوبل، مدير شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، أن تحالف «أوبك+» يكثف جهوده لاستعادة التوازن بين العرض والطلب بشكل مستدام وفي هذا الإطار أعلن تخفيضات إضافية في الإنتاج للربع الأول من عام 2024، وإذا قرر التحالف وقف أو تخفيف تلك التخفيضات أو جزء منها بعد مارس المقبل، فإن العرض سيكون أكثر من كاف لتلبية نمو الطلب.

وأفاد بأن إمدادات النفط من خارج تحالف «أوبك+» مرشحة للنمو بقوة في العام الجاري، حيث من المتوقع ضخ مزيد من الزيادات الإنتاجية، ما يكبح فرص حدوث مكاسب سعرية قياسية جديدة. من ناحيته، قال ماركوس كروج، كبير محللي شركة «أيه كنترول»، لأبحاث النفط والغاز، إن وضع تجارة النفط الدولية جيد نسبيا على الرغم من كل المخاطر الراهنة في الشرق الأوسط، مشيرا إلى تأكيد بنك جولدمان ساكس أنه من غير المرجح أن يحدث انقطاع كبير في تدفقات النفط في مضيق هرمز، حيث يمر 20 في المائة من إمدادات النفط العالمية اليومية في الوقت الحالي.

وأضاف أن خطر حدوث انقطاع كبير في تدفقات النفط من الشرق الأوسط منخفض، لكن الأمر يستحق بالتأكيد مراقبته نظرا للتأثير المحتمل الذي يمكن أن يحدثه على إمدادات النفط وأسعاره. بدورها، ذكرت جوليرا رازيفا، كبير محللي المركز الاستراتيجي للطاقة في أذربيجان، أن القدرة الفائضة لدى «أوبك+» أعلى بكثير مما كانت عليه في نهاية 2022، وتمنح السوق بعض الراحة من أنه إذا لزم الأمر يمكن لـ«أوبك+» زيادة العرض، مبينة أنه في العام الماضي بلغ متوسط أسعار خام برنت 83 دولارا للبرميل، مقارنة بمتوسط سعر 101 دولارا للبرميل في عام 2022، بفارق 19 دولارا للبرميل.

وأفادت بأن إدارة معلومات الطاقة تتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 82 دولارا للبرميل في 2024، وهو السعر نفسه تقريبا في 2023، ثم ينخفض إلى 79 دولارا للبرميل في 2025، حيث قد يتجاوز نمو الإنتاج نمو الطلب قليلا، ما يسمح للمخزونات بالتراكم بشكل متواضع ويضع بعض الضغط النزولي على أسعار النفط الخام.

وفيما يخص الأسعار، ارتفع النفط قليلا أمس، في ظل تصاعد الصراع في الشرق الأوسط وإظهار بيانات تتبع السفن أن مزيدا من الناقلات حولت مسارها بعيدا عن البحر الأحمر. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 12 سنتا أو نحو 0.2 في المائة إلى 78.27 دولار للبرميل خلال التعاملات أمس. وأغلق الخام منخفضا 14 سنتا الإثنين.

وانخفض خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 17 سنتا أو 0.2 في المائة إلى 72.52 دولار للبرميل بعد عطلة عامة في الولايات المتحدة الإثنين.

واتجه مزيد من ناقلات النفط بعيدا عن جنوب البحر الأحمر، الإثنين، بسبب الاضطرابات، ما أدى إلى زيادة تكلفة الشحن والوقت الذي يستغرقه نقل النفط من مكان إلى آخر.

وارتفعت أسعار النفط 2 في المائة الأسبوع الماضي بسبب الصراع في المنطقة، لكن عدم وجود تأثير مباشر على إنتاج النفط قد يحد من المكاسب، وفقا لمحللين. قال محللو «أيه إن زد»: «لقد أثرت المخاوف من ضعف النمو الاقتصادي بالمعنويات في جميع السلع الأساسية، وجاء ذلك على الرغم من تصاعد التوترات في البحر الأحمر».

قال ليون لي، المحلل في «سي إم سي ماركيتس» «في الوقت الحاضر، تعد معنويات الانتظار والترقب في سوق النفط ثقيلة نسبيا، مع تصاعد الصراعات الجيوسياسية التي يقابلها تراكم المخزون في الولايات المتحدة».

وقال المحللون، إن الطقس شديد البرودة في الولايات المتحدة، الذي قد يحد من إنتاج النفط، ويؤثر أيضا في عمليات المصافي الكبرى، كان موضع التركيز أيضا.

لقد انخفض إنتاج النفط في ولاية داكوتا الشمالية بمقدار 400 ألف إلى 425 ألف برميل يوميا، بسبب البرد الشديد والمشكلات التشغيلية ذات الصلة.

من جانب آخر، تراجع سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 79.17 دولارا للبرميل الإثنين 80.18 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أن سعر السلة، التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء بالمنظمة حقق أول انخفاض عقب ارتفاعات سابقة، وأن السلة كسبت نحو دولار واحد، مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي، الذي سجلت فيه 78.26 دولار للبرميل.

الهند تدخل «مثلث الليثيوم» للتنقيب والإنتاج عبر اتفاق تاريخي مع الأرجنتين الاقتصادية

اشترت الهند حقوق تنقيب وإنتاج كتل الليثيوم في الأرجنتين، في أول اتفاق خارجي لها يهدف إلى تقليل الاعتماد على الصين للحصول على المعدن الرئيس للتكنولوجيا التي تسهم في التحول في مجال الطاقة، بحسب «الفرنسية».

وإذ وصف برالهاد جوشي وزير الفحم والمناجم، الاتفاق الذي تبلغ قيمته 24 مليون دولار، بأنه «تاريخي»، قال إنه سيضمن «سلسلة توريد مرنة ومتنوعة للمواد الحيوية والاستراتيجية».

الليثيوم هو عنصر رئيس في البطاريات لتخزين الطاقة وتسيير السيارات الكهربائية. وتعد الهند من أكبر الدول المسببة لانبعاثات الغازات الدفيئة في العالم، لكنها تعمل أيضا على زيادة إنتاجها من السيارات الكهربائية وتعهدت بأن تصبح محايدة للكربون بحلول عام 2070.

استوردت الهند التي يعد اقتصادها الأسرع نموا في العالم، ما قيمته 33 مليون دولار من الليثيوم في فترة 2022 - 2023، وفقا للأرقام الحكومية. وتم استيراد أكثر من ثلثي هذه الكمية من الصين.

وقال الوزير جوشي على منصة إكس: «سيساعد المشروع الهند على تعزيز إمدادات الليثيوم، مع تطوير تعدين الليثيوم والقطاعات التي تتبع ذلك» مثل صناعة البطارية والسيارات الكهربائية. تشكل الأرجنتين، إلى جانب تشيلي وبوليفيا، ما يسميه المحللون «مثلث الليثيوم»، وهي المنطقة التي يقدر الخبراء أنها تحتوي على أكثر من نصف موارد الليثيوم العالمية.

عثرت الهند العام الماضي على أول رواسب لليثيوم في جامو وكشمير، باحتياطيات تقدر بنحو 5.9 مليون طن.

«شل» تعلق شحناتها عبر البحر الأحمر بسبب هجمات الحوثيين

الشرق الأوسط

أعلنت شركة النفط البريطانية الكبرى «شل»، يوم الثلاثاء، تعليق جميع الشحنات عبر البحر الأحمر إلى أجل غير مسمى. وجاء ذلك بعد أن أثارت الضربات الأميركية والبريطانية على المتمردين الحوثيين في اليمن مخاوف من مزيد من التصعيد. وأدت الهجمات التي يشنها الحوثيون على السفن، الذين يقولون إنهم يتصرفون تضامناً مع الفلسطينيين، إلى تعطيل التجارة العالمية. وبحسب تقرير لصحيفة «وول ستريت جورنال»، اتخذت «شل» في الأسبوع الماضي خطوة لوقف جميع المعابر بسبب مخاوف من أن الهجوم الناجح قد يؤدي إلى تسرب هائل في المنطقة، فضلاً عن المخاطر التي تهدد سلامة أطقم السفن، وفق «رويترز».

ورفضت «شل» التعليق على قرارها. وفي الشهر الماضي، قالت منافستها شركة «بريتيش بتروليوم» إنها أوقفت مؤقتاً جميع عمليات النقل عبر البحر الأحمر.

شركات شحن يابانية تعلق الملاحة

كذلك علقت شركة الشحن اليابانية «نيبون يوسن» رحلاتها عبر البحر الأحمر يوم الثلاثاء بعد أن تعهدت حركة الحوثي اليمنية بتكثيف الهجمات على السفن في المنطقة.

وفي تأكيد للمخاوف، أصدرت الشركة، المعروفة أيضاً باسم «إن واي كيه لاين»، تعليمات لسفنها التي تبحر بالقرب من البحر الأحمر بالانتظار في المياه الآمنة وتدرس تغيير المسار، حسبما قال متحدث باسم الشركة يوم الثلاثاء، وفق «رويترز». وتعد شركة «نيبون يوسن» للشحن اليابانية أحدث شركة تتوقف عن عبور ممر الشحن الرئيسي في البحر الأحمر، بعد أن نصحت القوات البحرية المشتركة بالتزام الحياد في المنطقة بعد شن غارات جوية أميركية وبريطانية على قوات الحوثيين في اليمن.

ووفقاً لصحيفة «نيكي بيزنس» اليومية اليابانية، انضمت شركتا الشحن اليابانيتان «ميتسوي أو إس كيه. لاينز» وشركة «كاواساكي كيسن كايشا» إلى شركة «إن واي كيه» في قرارها بتعليق جميع سفنها للملاحة عبر البحر الأحمر.

تعليق الإنتاج في إسبانيا للمرة الثانية

تخطط أربعة مصانع في إسبانيا مملوكة لشركة «ميشلان» الفرنسية لصناعة الإطارات لوقف الإنتاج مرة أخرى في عطلة نهاية الأسبوع من 20 إلى 21 يناير (كانون الثاني) بسبب التأخير في تسليم المواد الخام بسبب الأزمة في البحر الأحمر.

وقالت الشركة لـ«رويترز» إن «ميشلان» علقت بالفعل نوبات العمل في مصانعها الإسبانية في عطلة نهاية الأسبوع من 13 إلى 14 يناير بسبب فترات تسليم أطول للمواد الخام التي تحتاجها لإنتاج المطاط والتي يتم تسليمها عن طريق البحر من آسيا.

وتشبه خطوة «ميشلان» في إسبانيا الإجراءات التي اتخذتها الشركات المصنعة الأخرى مثل شركات صناعة السيارات «تيسلا» و«فولفو كار»، والتي أعلنت الأسبوع الماضي أنها ستعلق بعض الإنتاج في أوروبا بسبب نقص المكونات.

وتعد مصانع «ميشلان» الإسبانية ثاني أكبر منتج للمطاط في الشركة، لكن الوحدة قالت إن لديها مخزوناً كافياً من المطاط للتعامل مع الوضع المستمر، في حين تحافظ على إمدادات المواد الخام عن طريق البحر، ولا تخطط لاتخاذ أي إجراءات إضافية في إسبانيا.

وقالت جمعية تجارة التجزئة وصناعة الأغذية الإسبانية (إيكوك)، إن أزمة البحر الأحمر كان لها «تأثير كبير» على الشركات الكبرى العاملة في تصنيع وتوزيع المواد الغذائية والمنسوجات ومنتجات التكنولوجيا.

الخريف: «السيارات».. أبرز القطاعات الصناعية المستهدفة

عكاظ

كشف وزير الصناعة والثروة المعدنية بندر الخريف، أن السيارات من أبرز القطاعات الصناعية المستهدفة في المملكة لضمان جلب وخلق سلاسل توريد متكاملة للقطاع، وكذلك صناعة الأدوية واللقاحات والبتروكيماويات والصناعات المرتبطة بقطاع التعدين.

وأكد، أن انخفاض التكلفة يمثل إحدى الميزات التنافسية في المملكة، مضيفاً: «رغم زيادة أسعار اللقيم إلا أنها تبقى الأكثر منافسة عالمياً، فقرار رفع أسعار اللقيم جزء من برنامج تعديل منظومة أسعار الطاقة، كما أن زيادة كفاءة الصناعة تتطلب إزاحة الوقود السائل».

وبين، أن السعودية تحمل رسالة جوهرية خلال فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، إذ تشارك العالم في كثير من التحديات، وتعمل على وضع حلول للعديد منها، وفقاً لـ«العربية».

وأوضح، أن المملكة وضعت نفسها في موضع المسؤولية لمناقشة وطرح حلول للتحديات العالمية في العديد من القطاعات مثل المعادن والتقنيات، والحياد الصفري، وتحول الطاقة، والتكنولوجيا وغيرها.

وأضاف، أن منتدى دافوس فرصة للالتقاء بصنّاع القرار والفاعلين في القطاع الخاص، لعرض أين نحن في طريقنا للتنوع الاقتصادي وخطة رؤية 2030.

وتابع: «نعقد لقاءات مع المستثمرين لتحديث النشاط الاستثماري والتوسع في استثماراتهم للاستفادة من الأنظمة التشريعية في المملكة والحراك الاقتصادي ضمن أهداف رؤية 2030».

كيف تؤثر توترات الشرق الأوسط في قطاع الطاقة؟

أحمد مصطفى
اندبندنت

على رغم التراجع الطفيف في أسعار النفط في بداية تعاملات الأسبوع أمس الإثنين، فإن الأسواق بدأت تتحسب لاحتمالات الزيادة في أسعار الطاقة بسبب تصاعد التوتر في منطقة الشرق الأوسط.

وكانت أسعار النفط قد ارتفعت بنسبة أربعة في المئة تقريباً في آخر أيام تعاملات الأسبوع الماضي، الجمعة، عقب القصف الأميركي والبريطاني لمواقع جماعة الحوثيين المدعومة من إيران في اليمن، لكن القصف لم يردع الحوثيين الذين أطلقوا صاروخاً على سفينة حربية أميركية أول من أمس قبل أن يعترض ويسقط في البحر، وبعدها أصاب صاروخ آخر سفينة شحن تجارية أميركية في البحر الأحمر.

وأنهت العقود الآجلة للنفط الخام في الأسواق أمس الإثنين على تراجع طفيف، إذ انخفض سعر خام برنت القياسي بنسبة 0.9 في المئة إلى 77.60 دولار للبرميل في حين هبط سعر الخام الأميركي الخفيف (مزيج غرب تكساس) بنسبة واحد في المئة إلى 71.97 دولار للبرميل، وكانت أسعار خام برنت تجاوزت سعر 80 دولاراً للبرميل، الجمعة الماضي.

ومع بدء ناقلات النفط والغاز الطبيعي المسال التحول عن ممر باب المندب – البحر الأحمر – قناة السويس، زادت احتمالات ارتفاع الكلفة والتأخير في الشحن البحري لمدة أسبوعين، مما عزز توقعات عودة معدلات التضخم للارتفاع، وتأثير ذلك في السياسة النقدية للبنوك المركزية وفرص النمو الاقتصادي المتباطئ أصلاً.

سفن الحاويات وناقلات الطاقة

منذ بدأ الحوثيون هجماتهم على السفن في البحر الأحمر وتهديد الملاحة التجارية في الممر المهام في منتصف نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، تأثرت أكثر سفن شحن الحاويات في حين استمرت ناقلات النفط والغاز المسال في استخدام الممر الاستراتيجي بين البحر الأبيض المتوسط وبحر العرب.

وعلى رغم أن الممر الملاحي عبر البحر الأحمر يستخدم في شحن نسبة 12 في المئة من النفط المنقول بحراً في العالم ونسبة ثمانية في المئة من الغاز الطبيعي المسال المنقول بحراً عالمياً فإن النسبة الأكبر من السفن التي تستخدم هذا الخط الملاحي سفن شحن الحاويات، إذ يمر عبر الخط الملاحي للبحر الأحمر نسبة 15 في المئة من التجارة الدولية المشحونة بحراً.
وحتى الشهر الماضي، كانت غالبية السفن التي حولت وجهتها بعيداً عن البحر الأحمر، وسلكت طريق رأس الرجاء الصالح ملتفة حول أفريقيا من جنوبها، هي سفن شحن الحاويات، إلا أنه منذ قصف التحالف الغربي لليمن نهاية الأسبوع الماضي، بدأت ناقلات النفط والغاز في التحول بعيداً من البحر الأحمر، وهذا ما جعل المخاوف تزداد في شأن التأثير في أسواق الطاقة واحتمال ارتفاع أسعار النفط.

ونقلت وكالة «رويترز» عن شركة تتبع معلومات الشحن «أل أس أي جي أند كبلر» أن نحو 15 ناقلة نفط وغاز مسال حولت وجهتها بعيداً من باب المندب وخليج عدن منذ القصف الأميركي - البريطاني لليمن، منها ست ناقلات أمس الإثنين، بعدما حذرت قيادة القوات المشتركة للتحالف في البحر الأحمر الذي تقوده الولايات المتحدة، الجمعة الماضي، كل السفن بتجنب المرور عبر مضيق باب المندب لبعض الأيام، وفق ما ذكر اتحاد الناقلات الدولي «إنتر تانكو».

أسعار الطاقة والتضخم

وفي حال استمر التوتر في البحر الأحمر، أو اتسع نطاق الصراع في المنطقة أكثر، فإن الأسواق تخشى من ارتفاع أسعار الطاقة بما يزيد فرص ارتفاع التضخم ويهدد فرص النمو الاقتصادي. وفي مقابلة مع صحيفة «فايننشال تايمز» قالت مديرة أبحاث الاقتصاد الكلي في شركة «أليانز تريد» آنا بواتا إن الوضع لم يصل بعد إلى حد «الخطر» على الاقتصاد العالمي، لكنها أضافت أن «الضرر على سلاسل الإمدادات العالمية سيكون أكبر في حال استمرار الأزمة إلى منتصف العام».
ومنذ التصعيد العسكري في البحر الأحمر نهاية الأسبوع الماضي، بدأت البنوك المركزية في الاقتصادات الكبرى إرسال إشارات إلى الأسواق بأن بدء التيسير النقدي، أي خفض سعر الفائدة، لن يكون في وقت قريب، والتخوف الأساس أن تعود معدلات التضخم للارتفاع، بخاصة إذا ارتفعت أسعار الطاقة.
وبالفعل أشار البنك المركزي الأوروبي إلى أنه «من المبكر الآن الحديث عن بدء خفض سعر الفائدة»، بينما أبلغ محافظ بنك إنجلترا (المركزي البريطاني) البرلمان الأسبوع الماضي أن البنك يتابع الزيادة المحتملة في الأسعار نتيجة ارتفاع كلفة الشحن واحتمال ارتفاع أسعار الطاقة بسبب عرقلة الملاحة التجارية عبر البحر الأحمر.
وكان البنك الدولي قد حذر قبل شهرين من أن اتساع نطاق الصراع في الشرق الأوسط يمكن أن يؤدي إلى «اضطراب هائل» في إمدادات النفط الخام قدره وقتها ما بين ستة وثمانية ملايين برميل يومياً، وأن ذلك سيزيد من احتمالات ارتفاع أسعار النفط إلى ما بين 140 و157 دولاراً للبرميل، وفي ذلك الوقت، قدر تحليل لموقع «أويل برايس دوت كوم» أن اتساع الصراع أبعد من مجرد الحرب على غزة قد يؤدي إلى خسارة قدر أكبر من النفط، من ثم ارتفاع الأسعار أكثر من تقديرات البنك الدولي.

ومنذ أكتوبر (تشرين الأول) الماضي حتى قبل أيام، ظلت توقعات السوق في شأن أسعار الطاقة في نطاق معقول، بخاصة مع ضعف الطلب العالمي نتيجة تباطؤ النمو الاقتصادي وانخفاض النشاط الصناعي، وأيضاً زيادة الإنتاج من الدول خارج تحالف «أوبك+»، ولكن المخاوف الآن تعود بقوة بعد قصف الحوثيين واحتمالات أن تمتد عرقلة الشحن البحري للنفط أوسع من الوضع الحالي.

رئيس «أكوا باور» لـ«الشرق»: هذه خارطة مشاريعنا في 2024

قصي الجاموس

اقتصاد الشرق

تستحوذ المملكة على 60% من إجمالي مشاريع شركة «أكوا باور» السعودية، فيما تتوزع النسبة المتبقية على 12 دولة، على رأسها المغرب وجنوب أفريقيا وأوزبكستان وإندونيسيا، بحسب ماركو أرتشيلي الرئيس التنفيذي للشركة.

أرتشيلي أوضح في مقابلة مع «الشرق» على هامش اجتماعات المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، أن حصة السعودية من أعمال الشركة خلال الفترة المقبلة لن تتغير، حيث إن تركيزها في المقام الأول ينصب على تنفيذ مشاريعها في المملكة. وأهمها تنفيذ حصة صندوق الاستثمارات العامة السعودي من برنامج إنتاج 20 غيغاواط من الهيدروجين الأخضر في السعودية، والمخصص منها 70% لـ«أكوا باور»، أي ما يعادل 14 غيغاواط سنوياً، إضافة إلى تنفيذ حصتها في تخزين البطاريات، وهو ما يجعلها أحد أكثر برامج إزالة الكربون طموحاً حول العالم.

وأضاف: «لدينا مشاريع دخلت حيز التشغيل، ومشاريع قيد الإنشاء، وأخرى في مراحل متقدمة، ما يعني أننا بصدد وضع اللمسات الأخيرة عليها وإبرام اتفاقيات شراء الطاقة الخاصة بها».

المشروعات الخارجية

بالنسبة لخطط الشركة خارج السعودية، أوضح أرتشيلي أن معظم المشاريع الخارجية كانت تتركز في أفريقيا، قبل أن تحقق الشركة نجاحات في منطقة وسط آسيا، وبالتحديد في أوزبكستان، مشيراً إلى أن المستهدف خلال الفترة المقبلة هو دخول السوق الصينية.

ووقّعت شركة «أكوا باور» أواخر العام الماضي اتفاقية مع وزارتي الطاقة والاستثمار والصناعة والتجارة بجمهورية أوزبكستان، وشركة «يوكميوسانوات» الأوزبكية لتنفيذ مشروع للطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر المتكامل بقدرة 800 ميغاواط.

كما وقّعت الشركة في العام الماضي اتفاقية مع مصر لتطوير مشروع الهيدروجين الأخضر في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، باستثمارات تتعدى 4 مليارات دولار، حيث سيتم إنتاج 600 ألف طن من الأمونيا الخضراء.

دخول السوق الصينية

بخصوص الصين، لفت أرتشيلي إلى أن الشركة تُركز خلال العام الجاري على تفعيل الاتفاقيات التي وُقّعت مع جهات صينية عدة، مضيفاً أن العلاقات الممتدة مع الصين والاستثمارات الكبيرة بين الطرفين، منحت الشركة علاقات قوية مع الشركات الصينية، متوقعاً الكثير من النجاحات في السوق الصينية خلال الفترة المقبلة.

كانت «أكوا باور» أبرمت على هامش منتدى «الحزام والطريق» أواخر العام الماضي سبع اتفاقيات تعاون مع العديد من الشركات الصينية عبر قطاعات متعددة، بما في ذلك الطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر وتحلية المياه.

وخلال منتدى أعمال «أمبروسيتي» في «سيرنوبيو» بإيطاليا أواخر العام الماضي، قال الرئيس التنفيذي للشركة إن الشركة «تُخطط لبدء عملياتها في الصين العام المقبل» (أي 2024)، حيث تسعى إلى التوسع في تطوير محطات تحلية المياه، إضافة إلى محطات الطاقة التي تنتج الهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

وزير الطاقة الهندي: عدم شرائنا النفط الروسي سيرفع سعر البرميل إلى 250 دولاراً

أمير جمعة

اقتصاد الشرق

أكّد وزير الطاقة الهندي هارديب سينغ بوري أنه لولا شراء بلاده للنفط الروسي لارتفع سعر البرميل إلى 250 دولار، داحضاً بمقابلة مع «بلومبرغ» الانتقادات التي تطال نيودلهي بسبب استيرادها الخام من موسكو العرضة للعقوبات من الدول الغربية.

سينغ بوري أوضح في مقابلة مع «الشرق» أيضاً، على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، أن بلاده رفعت عدد مصادر الطاقة لديها من 27 إلى 39، وفي مقدمها السعودية التي وصفها بـ«الشريك الممتاز والموثوق على صعيد الطاقة، والمستثمر المحتمل في العديد من المشاريع المقبلة. وتعززت هذه الشراكة بعد زيارة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان» في سبتمبر إلى الهند خلال استضافتها قمة مجموعة العشرين.

وشهدت الزيارة توقيع السعودية والهند أكثر من 50 اتفاقية، شملت مجالات تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، وريادة الأعمال، والكيماويات، والطاقة، والصناعات المتقدّمة.

تُعدُّ الهند ثاني أكبر شريك تجاري للسعودية، بينما تمثل الرياض رابع أكبر شريك تجاري لنيودلهي، وثاني أكبر مورد للنفط إليها.

تفاؤل تجاه أزمة البحر الأحمر

الوزير الهندي عبّر لـ«الشرق» عن تفاؤله بحلّ أزمة الملاحة في البحر الأحمر، بعد استهداف الحوثيين للسفن العابرة، مضيفاً: «امتداد التوترات لن يصيب دول المنطقة فحسب بل الاقتصاد العالمي بأسره، وبالتالي لا بد من الوصول إلى حل». ومفصحاً أن الهند لا تدفع ثمن النفط إلاّ عند استلامه في موانئها.

سينغ أعلن أن المعايير الثلاثة التي تحكم استيراد النفط من قِبل بلاده هي «ضمان توفره، والسعر المناسب، واستدامة الواردات.. وبالتالي عندما لا نحقق هذه الشروط عنج الجانب الروسي، فإننا نتجه إلى مصادر أُخرى مثل فنزويلا، والعراق، والإمارات، وبالطبع المملكة العربية السعودية التي خفضت سعر النفط إلى آسيا مرتين مؤخراً».

ونوّه بأن «نمو طلب الهند على النفط يفوق بثلاثة أضعاف نمو الطلب العالمي، حيث نستهلك حالياً 5 ملايين برميل يومياً، وسيرتفع هذا الرقم إلى 7 ملايين برميل. وبالتالي، فإن نحو 25% من نمو طالب العالم على النفط سيأتي من الهند على مدى الأعوام العشرين المقبلة».

شركات التكرير الهندية تتنافس على النفط الفنزويلي.. بديل الشرق الأوسط

دينا قدري

الطاقة

اتجهت شركات التكرير الهندية، التابعة للقطاعيْن العام والخاص، إلى الاعتماد على النفط الفنزويلي، بوصفه بديلًا تنافسيًا للخامات من روسيا والشرق الأوسط، في ظل سعي البلاد المستمر لتنويع وارداتها منه.

وبدأت مصافي التكرير الهندية المملوكة للدولة مفاوضات لزيادة كميات كبيرة من النفط الفنزويلي في الأشهر المقبلة، لتنضم إلى مصافي التكرير الخاصة في البلاد التي اشترت بالفعل شحنات متعددة منذ رفع العقوبات في أكتوبر/تشرين الأول 2023، وفق ما اطّلعت عليه منصة الطاقة المخصصة.

ومهّد هذا الأمر الطريق للمنافسة مع الصين، إذ كانت الهند مشتريًا نشطًا للنفط الفنزويلي حتى فرض العقوبات الأميركية، في حين واصلت شركات التكرير الصينية المستقلة شراء تلك الخامات حتى خلال مدّة العقوبات.

وكانت وزارة الخزانة الأميركية قد خفّفت -في أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2023- العقوبات النفطية والتجارية والمالية المفروضة على فنزويلا لمدّة 6 أشهر قابلة للتجديد، إذا واصلت حكومة الرئيس نيكولاس مادورو التزاماتها السياسية والانتخابية.

وخلال السنوات التي سبقت فرض العقوبات مباشرةً، استوردت الهند ما يقرب من 300 ألف برميل يوميًا من النفط الفنزويلي، واشترت الجزء الأكبر من هذه الكميات شركة ريلاينس إندستريز (Reliance Industries).

وعادةً ما تكون الخامات الفنزويلية التي تستوردها شركات التكرير الهندية -مثل ميري 16 وهاماكا- ثقيلة، وتحتوي على نسبة عالية من الكبريت، ما تنتج عنه نسبة أعلى من الرواسب.

موعد وصول شحنات النفط الفنزويلي

تنتظر شركة أو إن جي سي فيديش (ONGC Videsh)، التي تديرها الدولة، المواعيد الرسمية لنقل النفط الخام من فنزويلا، لتعويض أرباح بقيمة 600 مليون دولار، مستحقة لاستثمارها في مشروع للتنقيب والإنتاج، بحسب ما أفادت به وكالة «إس آند بي غلوبال» (S&P Global).

وحصلت شركة أو إن جي سي فيديش، وهي الذراع الخارجية لشركة التنقيب الوطنية أو إن جي سي (ONGC)، على حصة 40% في حقل سان كريستوبال بشرق فنزويلا في عام 2008، وتمتلك شركة النفط الحكومية الفنزويلية بتروليوس دي فنزويلا (PDVSA) الحصة المتبقية البالغة 60% في المشروع.

وقال مسؤول بوزارة النفط الهندية: «وافقت السلطات الفنزويلية على تسليم النفط الخام للهند، مقابل توزيعات الأرباح المستحقة لشركة أو إن جي سي فيديش».

وصرّح وكيل وزارة النفط الهندية بانكاج جاين -مؤخرًا-: «نحن ننتظر مواعيد نقل شحنات الخام من فنزويلا».

وفي المدّة من 2017 إلى 2018 (أبريل/نيسان- مارس/آذار)، كانت فنزويلا مدينة لـ أو إن جي سي فيديش بنحو 441 مليون دولار من مدفوعات حصص النفط.

خيار تنافسي للخامات التقليدية

تمتلك مصافي التكرير -مثل مصفاة باراديب التابعة لشركة إنديان أويل (IOC) ومصفاة ريلاينس- قدرة مصممة خصيصًا لمعالجة درجات الكبريت الثقيلة من أميركا اللاتينية.

ونتيجةً لذلك، بدأت بعض مصافي التكرير الهندية التعاقد على النفط الفنزويلي، للتسليم في الربع الأول من عام 2024.

وتتزايد الإمدادات الفنزويلية إلى مصافي التكرير الهندية مع اقتصادات التكرير الجذابة، إذ أمّنت بعض المصافي النفط الفنزويلي للمعالجة في نهاية يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط.

ومن المقرر أن تصل ناقلة عملاقة من فنزويلا إلى ميناء سيكا، في حين من المتوقع أن تصل إحدى ناقلات السويس إلى ميناء باراديب في أوائل فبراير/شباط.

وقال محلل اقتصادات المصافي في إس آند بي غلوبال كومودتي إنسايتس (S&P Global Commodity Insights) سوميت ريتوليا: «مع توفر النفط الفنزويلي في السوق وإعراب بعض شركات التكرير الهندية عن اهتمامها بشراء النفط الفنزويلي بأسعار مخفضة لتنويع وارداتها منه، والاستفادة من هوامش التكرير على حساب بعض خامات الشرق الأوسط عالية الكبريت، فإن إستراتيجية استيراد النفط الخام في الهند تمر بمرحلة حاسمة ومثيرة للاهتمام».

وأضاف ريتوليا: «مع انخفاض الحسومات على النفط الروسي، وظهور بعض المشكلات المتعلقة بالدفع والشحن، تستكشف الهند الواردات خارج الشرق الأوسط التقليدي وروسيا، ما يجعل الخام الفنزويلي خيارًا جذابًا لمصافي التكرير».

وقال المدير الأول في شركة الاستشارات إي واي بارثينون (EY Parthenon) توشار بانسال: «تبحث شركات التكرير الهندية، بما في ذلك القطاع الخاص والمملوك للدولة، باستمرار عن مصادر بديلة لتنويع مشترياتها من المواد الخام».

وشدد على أن «النفط الفنزويلي تنافسي للغاية ومناسب لمعظم المصافي، وبالتالي سيجذب بالتأكيد شركات التكرير الهندية».

واردات الهند من النفط الروسي

أجبرت سلسلة من الهجمات على الشحن في البحر الأحمر التجار والموردين على استكشاف طرق بديلة عبر رأس الرجاء الصالح؛ ومع ذلك، لم تتأثر واردات الهند النفطية من روسيا حتى الآن.

وبرزت روسيا بوصفها أكبر مصدر للنفط الخام إلى الهند في عام 2023، إذ تمثّل أكثر من ثلث وارداتها، وفق ما رصدته منصة الطاقة المتخصصة.

وأسهمت روسيا بأكثر من 35% من إجمالي واردات الهند النفطية في عام 2023، بما يصل إلى 1.7 مليون برميل يوميًا، بحسب البيانات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة، نقلًا عن وكالة «إس آند بي غلوبال».

ويوضح الرسم البياني التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- واردات الهند من النفط في عام 2023:

وفي ديسمبر/كانون الأول 2023، بلغ متوسط واردات الهند من النفط الروسي 1.43 مليون برميل يوميًا، ما يعكس انخفاضًا قدره 150 ألف برميل يوميًا مقارنةً بشهر نوفمبر/تشرين الثاني 2023، وانخفاضًا كبيرًا قدره 620 ألف برميل يوميًا عن الذروة المسجلة في مايو/أيار 2023، التي تمثّل أعلى واردات الهند الشهرية من روسيا.

ودافعت الهند عن وارداتها من النفط الروسي؛ إذ أكد ممثل وزارة النفط والغاز الطبيعي أمام اللجنة الدائمة في البرلمان، إن أسعار النفط الخام كانت سترتفع وتُحدث «فوضى» بالسوق العالمية، لو لم ترفع نيودلهي حجم وارداتها من موسكو في أعقاب الحرب الأوكرانية.

حصة العراق في أوبك+ تفجر الخلاف بين بغداد وأربيل

الطاقة

من المتوقع أن تفجر حصة العراق في أوبك+ خلافًا بين بغداد وحكومة إقليم كردستان، في ظل مساعي الحكومة المركزية إلى الوفاء بتعهداتها الإنتاجية المخفضة بموجب قرار التحالف الذي يسرى حتى نهاية العام الجاري.

ودعا العراق حكومة إقليم كردستان إلى كبح إنتاج النفط لمساعدة بغداد على الالتزام بحصتها الإنتاجية في إطار اتفاق أوبك+، على الرغم من أنه من غير الواضح حجم الإنتاج من الإقليم الذي يتمتع بحكم شبه ذاتي، وفق ما اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وأرسل رئيس الوزراء محمد شياع السوداني رسالة إلى حكومة إقليم كردستان تحثّها على خفض الإنتاج بما يحقق الوفاء بحصة العراق في أوبك+.

حصة العراق في اتفاق أوبك+

شهد إنتاج العراق من النفط قفزة كبيرة فوق حصصه في أوبك+ منذ يوليو/تموز 2023، ما يزيد الضغوط، وقد يفجر الخلافات مع إقليم كردستان، مع تطبيق سقف جديد منخفض بدءًا من هذا الشهر.

وتعهّد العراق بتقديم خفض طوعي إضافي بمقدار 220 ألف برميل يوميًا في الربع الأول من عام 2024، ليضاف إلى الخفض السابق البالغ نحو 211 ألف برميل يوميًا، الذي طُبّق خلال النصف الثاني من 2023.

بموجب التخفيضات الإضافية، من المتوقع أن تبلغ حصة العراق في أوبك+ خلال الربع الأول من العام الجاري نحو 4 ملايين برميل فقط.

وتأتي مساعي بغداد الأخيرة في الوقت الذي يحاول فيه الأعضاء الرؤساء في أوبك+ إقناع سوق النفط الخام بأن التحالف سوف يفي بالكامل بجولته الجديدة من التخفيضات.

إنتاج العراق من النفط

تشير البيانات إلى أن إنتاج العراق من النفط بلغ 4.33 مليون برميل يوميًا في ديسمبر/كانون الأول 2023، أي 110 آلاف برميل يوميًا فوق هدفه العام في ذلك الشهر من 4.22 مليون برميل يوميا، حسبما ذكرت وكالة آرغوس المتخصصة في الطاقة.

ويبلغ الهدف حاليًا 4 ملايين برميل يوميًا فقط حتى نهاية مارس/آذار، بعد تعهّد العراق بتقديم خفض طوعي في الإنتاج بمقدار 220 ألف برميل يوميًا حتى نهاية الربع الأول، نتيجة لاجتماع أوبك+ في نهاية نوفمبر/تشرين الثاني.

وصل حجم التخفيضات الطوعية الإضافية المعلنة من العراق و8 دول في تحالف أوبك+ نهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2023 إلى 2.193 مليون برميل يوميًا، لتضاف إلى الخفض المعلن سابقًا، وقدره مليونا برميل، الذي سيستمر حتى نهاية العام الجاري.

كان إنتاج العراق من النفط في أكتوبر/تشرين الأول قد بلغ أعلى مستوى له منذ 9 أشهر، مع إعلان الشركات في إقليم كردستان شبه المستقل إنتاجًا أعلى، على الرغم من التوقف المستمر لصادرات خطوط الأنابيب إلى ميناء جيهان التركي.

وارتفع الإنتاج في أكتوبر/تشرين الأول بمقدار 90 ألف برميل يوميًا على أساس شهري إلى 4.40 مليون برميل يوميًا، بما يزيد على 180 ألف برميل فوق حصة العراق في أوبك+، مقارنة مع 4.32 في سبتمبر/أيلول الماضي، التي كانت مرتفعة بأكثر من 100 ألف برميل يوميًا.

نفط كردستان العراق

تزعم حكومة بغداد أن هناك القليل من الرقابة على الإنتاج الكردي، واشتكت سابقًا من هذه الكميات، ما يجعل من الصعب على العراق الالتزام بحصصه في أوبك+، التي تبلغ 4.22 مليون برميل يوميًا.

وتسعى بغداد من خلال مطالبة حكومة إقليم كردستان بكبح إنتاج الشمال من أجل التركيز على إنتاجه من الجنوب، والذي يُصَدَّر كخام البصرة، لكن من غير الواضح حجم الإنتاج في إقليم كردستان.

وتشير أرقام إنتاج شركة سومو المملوكة للدولة لشهر ديسمبر/كانون الأول، التي تفترض عدم وجود إنتاج من المنطقة الشمالية، إلى 4.09 مليون برميل يوميًا، وهو ما يشير إلى إنتاج نحو 240 ألف برميل يوميًا في الشمال، وفقًا لتقديرات آرغوس.

كان إنتاج النفط في إقليم كردستان يبلغ 470 ألف برميل يوميًا- 400 ألف برميل يوميًا تسوقها حكومة الإقليم، ونحو 70 ألف برميل يوميًا بوساطة شركة سومو- قبل مارس/آذار 2023، عندما أُغلِق خط أنابيب التصدير إلى جيهان بتركيا بسبب نزاع بين أنقرة وبغداد. ونصّت صفقة مؤقتة في أبريل/نيسان 2023 على أن حكومة إقليم كردستان يجب أن تقوم بتوريد ما لا يقلّ عن 400 ألف برميل يوميًا إلى مرافق التخزين العراقية في جيهان، مع امتلاك شركة سومو لحقوق التسويق، وإذا لم يكن من الممكن تصدير النفط عبر ميناء جيهان أو أي موانٍ أخرى محددة، فلا بد من إعادة توجيهه للتكرير المحلي، بما في ذلك المصافي في شمال البلاد.

وفي المقابل، حصلت حكومة إقليم كردستان 12.6% من الموازنة العراقية، على أن تُدفَع من خلال التحويلات الشهرية.

وقال مصدر، إن أربيل لا تقوم بتزويد بغداد بالكميات المتفق عليها، ومع ذلك، فإن بغداد تمنع مخصصات الميزانية من أربيل، مما يزيد الضغط فعليًا على حكومة إقليم كردستان، مع تصاعد غضب موظفي الخدمة المدنية بسبب التأخير الكبير في صرف رواتبهم.

ووافقت الحكومة الاتحادية العراقية في 14 يناير/كانون الثاني على تخصيص 618 مليار دينار (420 مليون دولار) لتغطية رواتب الشهر الحالي لموظفي الخدمة المدنية في إقليم كردستان، رغم أنهم لم يحصلوا عليها حتى الآن منذ آخر مرة 3 أشهر من عام 2023.

حجم إنتاج السعودية من النفط في 2024 وتأثيراته عالميًا

الطاقة

يستمر إنتاج السعودية من النفط في 2024 بالقرب من 9 ملايين برميل يوميًا، حتى نهاية الربع الأول من العام الجاري، في 31 مارس/آذار المقبل.

وكانت المملكة قد أعلنت، في نوفمبر/تشرين الثاني (2023)، ببيان صحفي حصلت منصة الطاقة المتخصصة على نسخة منه، تمديد خفضها الطوعي، البالغ مليون برميل يوميًا، الذي بدأ تطبيقه في شهر يوليو/تموز من العام نفسه، حتى نهاية الربع الأول من العام الجاري (2024).

وحينها، قال مصدر مسؤول في وزارة الطاقة، إن إنتاج السعودية من النفط في 2024 سيبلغ 9 ملايين برميل يوميًا، حتى نهاية مارس/آذار 2024، وستُعاد كميات الخفض الإضافية هذه تدريجيًا، وفقًا لظروف السوق.

وأشار إلى أن هذا الخفض يُضاف إلى الخفض الطوعي لإنتاج النفط، البالغ 500 ألف برميل يوميًا، والذي سبق أن أعلنته المملكة في أبريل/نيسان 2023، والممتد حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2024.

تأثير خفض الإنتاج في 2023

بلغ حجم التخفيضات الطوعية الإضافية المعلنة من السعودية و7 دول في تحالف أوبك+ نحو 2.193 مليون برميل يوميًا، وفق البيانات التي أصدرتها الدول بعد اجتماع يوم 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

ومن المقرر أن يبلغ إنتاج السعودية من النفط في 2024 نحو 9 ملايين برميل يوميًا، حتى نهاية مارس/آذار، بينما كميات الخفض الإضافية ستُعاد تدريجيًا، وفقًا لظروف السوق.

وأوضحت تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن إنتاج أوبك من النفط الخام بلغ أعلى مستوياته في 2023 خلال شهري مارس/آذار، وأبريل/نيسان 2023، فوق 34 مليون برميل يوميًا، قبل بدء التخفيضات الطوعية من الدول الأعضاء في مايو/أيار، ليبدأ الإنتاج في الهبوط، مسجلًا 33 مليونًا في ديسمبر/كانون الأول.

وقدّرت وحدة أبحاث الطاقة انخفاض متوسط إنتاج منظمة أوبك من النفط الخام إلى 28.12 مليون برميل يوميًا في 2023، ليشهد الهبوط الأول في 3 سنوات، تماشيًا مع سياسة خفض الإمدادات من جانب الدول الأعضاء.

كان إنتاج السعودية الأكثر تأثيرًا في تغييرات إنتاج منظمة أوبك خلال عام 2023، خاصة أنها كانت في صدارة التخفيضات الطوعية للإمدادات من حيث الكمية، كما أنه من المتوقع أن يتواصل تأثير الخفض الطوعي لإنتاج السعودية من النفط عام 2024 في أسواق النفط، لا سيما فيما يخص منظمة أوبك وتحالف أوبك+.

وبدأ إنتاج النفط في المملكة عام 2023 عند 10.295 مليون برميل يوميًا، ليسجّل حتى نهاية الربع الثالث من 2023 انخفاضًا بنسبة 6.9%، نتيجة للخفض الطوعي لإنتاج للنفط الخام بمقدار 500 ألف برميل يوميًا -بدءًا من شهر مايو/أيار، والممتد حتى نهاية العام الجاري -2024 بالإضافة إلى الخفض الطوعي البالغ مليون برميل يوميًا بدءًا من شهر يوليو/تموز 2023، والذي يستمر حتى نهاية مارس/آذار المقبل.

إنتاج السعودية من النفط في 2024 وأثره عالميًا

قرّر وزراء تحالف دول أوبك+ تعديل شهر الأساس على مدار العام الحالي 2024، الذي تُحسب من خلاله حصص إنتاج النفط الخام، سواء بالخفض أو الزيادة، ما سبّب تباينًا واضحًا في حصص إنتاج الدول الأعضاء، وخاصة إنتاج السعودية من النفط في 2024.

وفي أعقاب هذا الإعلان، تراجعت أسعار النفط بشكل ملحوظ، في أول أيام عام 2024، لتُتَداوَل عند 76 دولارًا للبرميل، بعد ارتفاع مؤقت فوق الـ 80 دولارًا، وفق الأرقام التي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

وفي هذا الإطار، رجّح مستشار تحرير منصة الطاقة الدكتور أنس الحجي تعرُّض سوق النفط في 2024 لظروف صعبة، لأسباب سياسية واقتصادية مركبة.

وأضاف، في حلقة من برنامج «أنسيّات الطاقة»، أن هناك مشكلة كبيرة في توقعات وكالة الطاقة لنمو الطلب بمقدار 1.1 مليون برميل يوميًا، في الوقت الذي تتوقع فيه نمو الإنتاج خارج دول أوبك بمقدار 1.2 مليون برميل.
وأوضح الدكتور أنس الحجي أن هذا يعني أن دول خارج أوبك ستفي بكل الزيادة في الطلب العالمي، ولا حاجة إلى أن ترفع دول أوبك الإنتاج بأيّ صورة من الصور.

من جانبه، يتوقع كبير مستشاري السياسة الخارجية والجغرافيا السياسية للطاقة أومود شوكري، أن يكون للتخفيضات الطوعية لدول تحالف أوبك+ تأثير كبير في أسعار النفط خلال الربع الأول من 2024.

كما توقّع شوكري أن يُسهم هذا الالتزام في مسار تصاعدي لأسعار النفط، وتابع: «توقّع محلّلو الصناعة أنه إذا التزم أعضاء أوبك+ بتعهداتهم، فمن المحتمل أن ترتفع أسعار النفط إلى 80-90 دولارًا للبرميل عام 2024».

وقال إيتيّم، إن الأمر الوحيد غير المعروف الذي قد يؤدي إلى بدء ارتفاع الأسعار هو المخاطر الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، وإذا استمرت الأمور في التصعيد، كما نرى في البحر الأحمر، على سبيل المثال، فقد يتغير هذا الأمر».

وكان الدكتور أنس الجي قد أشار إلى أن إنتاج دول خارج أوبك سيفي بكل متطلبات نمو الطلب، وذلك بالنظر إلى التوقعات المختلفة الخاصة بأسواق النفط في 2024 والطلب عليه، سواء من جانب وكالة الطاقة الدولية أو أوبك وإدارة معلومات الطاقة الأميركية.

وأضاف: «يجب الالتزام بالحصص الإنتاجية، وبالتخفيضات، ما يعني -إذا كانت الأرقام صحيحة- أن تخفيض إنتاج السعودية من النفط في 2024، وروسيا وحلفاؤهما، الذي ينتهي في الربع الأول من العام، يجب تمديده حتى نهاية العام».

يشار إلى أن تقرير موازنة السعودية 2024 كان قد كشف توقعات بأن يبلغ بند الإيرادات الأخرى، الذي يشمل الإيرادات النفطية والأرباح من استثمارات الحكومة، ومبيعات السلع والخدمات، بالإضافة إلى الجزاءات والغرامات، نحو 812 مليار ريال (216.4 مليار دولار)، بانخفاض نسبته 3.5%، مقارنة بما كان مُتوقعًا تحقيقه في 2023.

شكراً